تقريـر

بشأن الحفاظ على القدرة التنافسية للصناعات

المصرية في زمن الأزمات

مقدمه إلى

معالي الوزير/ منير فخري عبد النور

وزير التجارة والصناعة

مقدمه من

دكتور مهندس/ نادر رياض

إن ما تشهده الساحة الآن من تذبذب فى قيمة الجنية مقابل سلة العملات الأجنبية وهو أمر نرجو له ألا يخرج عن دائرة السيطرة ، يتساند هذا الأثر السلبي من ارتفاع أسعار الطاقة سواء الكهرباء أو الغاز أو البترول مع ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي من زيادة الأجور ليصب في خانة حتمية ارتفاع الكلفة الصناعية للمنتجات المصرية.

لذا فقد بات من الضروري مراعاة عدد من المحاور الهامة للحفاظ على القدرة التنافسية للصناعات المصرية لحين عبور الاقتصاد المصري الأزمة الحالية التي يمر بها:-

أولاً : ارتفاع الكلفة الصناعية للمنتجات المصرية .

لاشك أن ارتفاع الكلفة الصناعية للمنتجات المصرية بما ينذر بتراجع قدرتها التنافسية عالمياً الأمر الذى ينعكس أثره على الصادرات المصرية وهى مصدر هام للعملة الصعبة التي تحتاجها الصناعة لتوفير جانب من خاماتها ومستلزماتها المستوردة بل يتعدى ذلك التراجع للقدرة التنافسية المصرية محلياً مما يعرض الصناعات المصرية إلى خطر غزو المنتجات المنافسة والقادمة من الشرق الأوسط والشرق

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

الأقصى لينافسها فى عقر دارها ويخرجها عن دائرة القدرة على الصمود فتخسر بذلك أسواقها الخارجية والداخلية أيضاً . وهو أمر يحتاج بالقطع تدخل الدولة بما لها من سلطة تشريعية وتنفيذية وباعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للمصلحة العامة الذي قوامه تحالف قوى الشعب العاملة .

ثانياً: قواعد الاستيراد .

من الأهمية بمكان ترشيد الاستيراد وتحجيم استنزاف رصيد العملات الأجنبية وذلك بوضع اللوائح التي تحدد الاستيراد فقط في حدود ما يلزم حيث طبق في مرحلة سابقة مماثلة للأوضاع الاقتصادية الحالية بأن سمح باستيراد مستلزمات الإنتاج من خامات وغيره للقطاع الصناعي الداخلة في تخصصه وتحجيم استيراد السلع الاستفزازية إما بالمنع أو برفع الرسوم الجمركية عليها أو عدم تمويلها عن طريق البنوك ، كذلك التفرقة فى الرسوم الجمركية المطبقة على الخامات ومستلزمات الإنتاج التي يستوردها القطاع الصناعي استيفاءاً لاحتياجاته عن تلك التي يقوم التجار والمستوردين باستيراده استيفاءاً لاحتياجات التجارة العامة حيث طبق عليها من قبل شرائح جمركية أعلى .

ولازلنا نذكر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٦لسنة ٢٠١٢ الذي أصدره الدكتور كمال الجنزورى بترشيد الإنفاق الحكومي وتشجيع الشراء من الإنتاج المحلى وعدم اللجوء للمستورد الذي يتوفر له بديل محلى تضمنها قوائم بتلك المنتجات والسلع.

ثالثاً : استكمال منظومة المواصفات القياسية المصرية .

١- ضرورة دعم الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة.

إن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة هى مؤسسة وطنية ذات أداء عالمى ومكانة دولية مرموقة يحترم العالم أداءها حيث تسعى دائماً للارتقاء بالصناع المتخلفين عن استيفاء المواصفات وتقدم لهم المشورة الفنية ، لذا بات من الضروري دعم الهيئة في استكمال منظومة المواصفات القياسية المصرية بما يقف حائلاً أمام المستورد من السلع والخامات والمستلزمات الهابطة الجودة والغير مطابقة للمواصفات من التسلل بأسعارها المتدنية لتفسد الأسواق وتضر بالمستهلك المصري وتؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتج المصري المنضبط والخاضع للتفتيش على جودته بمعرفة الجهات الرقابية المحلية التابعة لوزارة الصناعة.

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

٢- المواصفات القياسية الراقية سبيل للنهوض بالصناعة.

لم يعد مقبولاً فيما نحياه اليوم من أحداث أن تعلو أصوات تنادي بإضعاف المواصفات والمطالبة بتدني الجودة، وأنا استبعد من جانبي أن يكون من أصحاب هذه الأصوات ما يمكن تسميته مستثمرين أو صناع أو حتى تجار شرفاء.

وترديد مقولة أن المواصفات القياسية تستعصي علي بعض الصناع هو أمر غير مقبول صناعياً إذ أن الصانع يبدأ عمله باستيفاء المواصفات المعنية ، وإلا سقطت عنه صفة الصانع المهنى ويمكن الاعتماد على التكامل الصناعى مع المصانع ذات الإمكانيات الأكبر سواء من مصانع القطاع العام أو الخاص والإنتاج الحربى فى ذلك ، كما أن المواصفات المصرية لا توضع في غيبة من مرجعيات دولية واحتياجات المستهلك المحلى وظروف التداول بالسوق المصري واشتراطات التصنيع المحلية والعالمية وأكواد تلك السلع خاصة سلع الأمان و التى لها مساس بصحة المواطن وأثرها علي البيئة.

لذا فإنه في مواجهة الآراء القليلة عالية الصوت التي تطالب دون روية بخفض بعض المواصفات القياسية المصرية الملزمة فإننا نطرح التساؤلات التالية :

١ – ألا تحتاج الصناعات التخصصية من أوعية الضغط وغيرها لخبرات تخصصية لدى الأفراد وكذا معدات الإنتاج الحديثة بل وأيضاً معامل اختبار حديثة تقتنيها المؤسسة لاختبار كل مرحلة إنتاج والتحقق من جودته حتى تستوثق من سلامة المنتج النهائي قبل طرحه بالأسواق ؟ .

٢ – إذا كان المنتج المطابق للمواصفات يتكون من ثلاثة عناصر هي : الخامة والآلة والفرد المؤهل.. فأين تكمن الصعوبة في استيفاء مواصفة قياسية ملزمة ؟ .

٣ – أليست المواصفات القياسية الراقية هي وسيلتنا لاستكمال القدرة التنافسية عالمياً والخروج للأسواق الدولية من موقع الندية والقدرة على المنافسة ؟ .

٤ – أليس في الهبوط بالمواصفات القياسية المصرية تدنى في المنتجات المصرية جودة وسعراً بما يفتح الباب على مصراعيه للسلع المستوردة الهابطة لتصبح مصر سوقاً متلقياً للنفايات ناهيك عن حقوق المستهلك والأخطار التي تحيق به من جراء ذلك ؟ .

<u>رابعاً: التصدى للسلع المستوردة متدنية الجودة .</u>

لا شك أن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بما لها من خبرة ومعامل للفحص والاختبار تملك القدرة على حماية بوابات مصر من السلع الرديئة الغير مطابقة للمواصفات وأن تقف سداً منيعاً دون إغراق البلاد بالسلع المتدنية حتى لا تصبح مصر متلقيةً للنفايات.

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg

أما عن حالات التهريب المستمرة عن غير طريق المنافذ الجمركية فيمكن مواجهتها أمنياً من ناحية ، ومن ناحية أخرى عن طريق الحد من إتاحة التحويلات النقدية بالعملة الصعبة حيث نصعب بهذا من عملية التمويل المفتوح الذي كان يتم من قبل دون رقابة كافية.

مما سبق

فان الأمر ليس محل خلاف من ضرورة النظر إلى حزمة الإجراءات المشار إليها بتلك المحاور باعتبارها واجبة التطبيق بصورة متكاملة آنية في ذات الوقت لحين عبور الاقتصاد المصري الأزمة الحالية التي يتعرض لها ليخرج بسفينة الوطن سالمة مما اعتراها من أنواء وعواصف شديدة الخطورة والتى تخلص إلى : -

١- الارتقاء بمستوى المواصفات القياسية المصرية واستكمال منظومتها والتشدد فى تطبيقها .

٢- مواجهة السلع الهابطة والغير مطابقة للمواصفات القياسية وذلك بإلزام السلع المستوردة بالمواصفات القياسية المصرية عن طريق الهيئة المصرية العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

٣- توجيه مصلحة الرقابة الصناعية للرقابة على الأسواق بالتعاون مع مباحث التموين لضبط السلع المهربة جمركياً والسلع المغشوشة وتلك المخالفة للمواصفات القياسية المصرية خاصة من سلع الأمن والأمان مثل أوعية الضغط وأنابيب البوتاجاز وخزانات الوقود وخزانات الكمبوروسورات والأدوية وقطع غيار السيارات .

٤- التكرم بالتوجيه باستيفاء الاحتياجات الحكومية من الإنتاج المحلى متى توفر بالجودة المطلوبة من الإنتاج الوطنى .

شاكرين لسيادتكم التكرم بالنظر والأمر بما ترونه سيادتكم مناسباً من إجراءات .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق التحية والاحترام ،،،،

دكتور مهندس/ نادر رياض

رئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى
عضو اتحاد الصناعات المصرية

Tel. : +2 (02) 5910050 / 5903220 - Fax : +2 (02) 5913762 - P.O.Box : 2016/11111 Cairo - Egypt
www.bavaria.com.eg nader.riad@bavaria.com.eg